من الصحافة الإيرانية

خاص

قافلة خارك تضع واشنطن أمام معضلة استراتيجية في الخليج الفارسي

رأى الكاتب الإيراني «علي ودائع» أن تحريك طهران لقافلة تضم ١٤ ناقلة نفط من جزيرة خارك وربط أمن صادراتها النفطية بأمن شريان الطاقة في الخليج الفارسي، يمثل تحولًا استراتيجيًا ينقل الكرة إلى ملعب واشنطن ويضعها أمام معضلة كبيرة، مؤكدًا أن استمرار حالة «لا حرب ولا سلم» يرفع كلفة الاستنزاف في المنطقة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن غرب آسيا يعيش التهابًا متراكمًا في المنطقة الرمادية، حيث تراهن واشنطن والكيان الصهيوني على إبقاء التوتر عند مستوى يمنع الانفراج الاقتصادي دون الانزلاق إلى حرب شاملة، ما يجعل الاعتماد على الصبر المنفعل غير كافٍ لمواجهة هذه المعادلة.

وتابع الكاتب: أن الخروج من هذا البرزخ الجيوسياسي يتطلب تبني عقيدة فاعلة تقوم على الانتقال من منطق البقاء إلى صناعة النظام الذكي، وربط القوة الصلبة بالأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لفرض قواعد جديدة في المنطقة بدل الاكتفاء بردود الفعل اليومية. ولفت ودائع إلى أن التحرك الإيراني الأخير وتنفيذ عمليات النقل من سفينة إلى سفينة (STS) في المياه الجنوبية لجزيرة خارك ليس مقامرة عاطفية، بل يأتي في إطار «الإجبار المتقابل» للردّ على الحصار البحري الأميركي، مستندًا في تحليله إلى «نظرية الاحتمال» ومفاهيم توماس شلينغ حول الالتزام غير القابل للتراجع في صراع الإرادات.

وأوضح أن طهران نجحت في ترسيخ حقيقة أن الأمن في الخليج الفارسي غير قابل للتجزئة، فإمّا أن ينعم الجميع بأمن الطاقة والملاحة، أو لا يكون مضمونًا لأحد، وهو ما يضع الإدارة الأميركية والقيادة المركزية «سنتكوم» الارهابية بين خيارين صعبين: إمّا التغاضي عن السفن وفقدان مصداقية الحصار، أو إطلاق النار وتحمل مسؤولية صدمة طاقة عالمية.

واختتم الكاتب بالإشارة إلى تحذيرات مجموعة الأزمات الدولية والمجلس الأطلسي من التناقض الداخلي في استراتيجية البيت الأبيض، مشددًا على أن واشنطن باتت عالقة في فخ استنزاف عسكري مكلف لا يحقق لها أي تنازل سياسي من طهران، بينما يرتفع خطر الخطأ الحسابي إلى أعلى مستوياته.

إيران تتحرّك لكسر الحصار وإفشال الحرب الاقتصادية الأميركية

اعتبر الكاتب الإيراني «حميد روشنائي» أن انتقال إيران من مرحلة الالتفاف على العقوبات إلى خيار كسرها يمثل ضرورة استراتيجية لإفشال الحرب الاقتصادية الأميركية، مؤكدًا أن واشنطن حولت العقوبات إلى أداة عدوانية تشكل جزءًا من الحرب المفروضة على الشعوب.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية واجهت منذ عقود أشدّ منظومة عقوبات في التاريخ المعاصر، استهدفت قطاعاتها الحيوية كالنفط والغاز والمصارف والملاحة والتجارة بذرائع متعددة، في محاولة مستمرة لضرب الاقتصاد الوطني والتأثير على العملة الوطنية ومعيشة المواطنين.

وتابع الكاتب: أن تصعيد إدارة الرئيس الأميركي ضاعف من شراسة هذا العدوان الاقتصادي، فإلى جانب الحربين اللتين فرضهما الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على إيران، عمدت واشنطن إلى فرض حصار بحري لمحاولة تصفير صادرات النفط الإيراني، وتنفيذ خطة «البوابة الحديدية» بريًا للضغط على دول الجوار وتقليص علاقاتها التجارية مع طهران.

ولفت روشنائي إلى أن إيران أبدت قدرة عالية على الصمود والمناورة خلال السنوات الماضية لإبقاء شرايينها التجارية مفتوحة، عبر تسويق نفطها وتطوير آليات الشحن والمقايضة والتجارة الإقليمية، وهو ما أحبط المساعي الأميركية الرامية إلى شلّ الاقتصاد الإيراني وإسقاط علاقاته المالية والتجارية مع العالم.

وأوضح أن استمرار الضغوط الأميركية واستهداف الممرات النفطية في بحر عمان والحدود البرية يفرض على طهران ابتكار أدوات أكثر فاعلية، مشيرًا إلى أن الحديث المتداول حول تسيير ناقلات النفط لكسر الحصار يعكس إرادة إيرانية متنامية للقيام بتحرك حاسم يحبط تكتيك ترامب القائم على الاستنزاف الاقتصادي ضمن معادلة «لا حرب ولا سلم».

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن الصمود الإيراني في مواجهة منظومة العقوبات الممتدة منذ ٤٧ عامًا يثبت فشل الضغوط الخارجية في كسر إرادة البلاد، مشددًا على أن المرحلة الراهنة تكرّس مسارات استراتيجية أكثر رسوخًا لإنهاء تأثير هذه السياسات العدائية وحفظ مصالح الشعب الإيراني.

صفقات النفط تفضح زيف الشعارات الأميركية في فنزويلا

أكدت صحيفة «قدس» أن مشروع «الديمقراطية الأميركية» في فنزويلا غرق في آبار النفط، معتبرة أن اعتراف الأوساط الإعلامية والتحليلية في الولايات المتحدة نفسها بفشل سياسات واشنطن يكشف التناقض الصارخ بين استخدام القوة العسكرية لاختطاف الرئيس نيكولاس مادورو وادّعاء تحقيق الحرّية والانتقال الديمقراطي.

وأضافت الصحيفة في تقرير لها، يوم الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن مجلة «فورين أفيرز» الأميركية وثّقت في تحليل لها تآكل مصداقية واشنطن أمام الرأي العام العالمي بعد عملية كانون الثاني/ يناير، مشيرة إلى أن البيت الأبيض تخلى عمليًا عن وعوده بتحويل فنزويلا إلى بلد مزدهر وديمقراطي، واستبدلها بالتركيز المتسرع وغير الشفاف على الصفقات النفطية.

وتابعت الصحيفة، نقلًا عن أستاذ العلوم السياسية في كلية أمهرست خافيير كورالیس، أن اتفاقيات النفط التي أبرمتها الإدارة الأميركية، ومنها عقد يمتد لمئة عام مع شركة «نورث أميركان بلو إنرجي بارتنرز» لاستغلال ١٧ حقلًا نفطيًا دون مناقصة تنافسية وبإبهام شديد حول إدارة العوائد، تعيد إنتاج نموذج الريع والفساد والاحتكار الذي لطالما انتقده الغرب؛ لكن مع تحول واشنطن هذه المرة إلى الشريك والمستفيد الأول.

ولفتت الصحيفة إلى أنه بعد مرور نحو عام على تلك التطورات، لا يوجد أي جدول زمني لإجراء انتخابات حرّة أو إصلاحات مؤسسية، بل يجري توسيع التعاون العسكري والأمني دون ضمانات لسيادة القانون، في وقت يرزح فيه الشعب الفنزويلي تحت وطأة التضخم المرتفع والفقر المتزايد. وأوضحت الصحيفة أن شعارات البيت الأبيض لم تلقَ قبولًا لدى الشارع الفنزويلي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي رفض نحو ٨٠ في المئة من المواطنين للاتفاق النفطي الأخير، ووصفه من مختلف الأطياف السياسية بأنه نهب وإمبريالية جديدة، مؤكدة أن وصف الرئيس الأميركي لفنزويلا بأنها «صفقتنا الجديدة» يؤجج الغضب الشعبي والموجات المناهضة لأميركا.

واختتمت الصحيفة بالتشديد على أن اعتراف الإعلام الأميركي بتبديد أوراق النفوذ وفقدان المصداقية يثبت أن التدخلات العسكرية الأميركية لا تهدف إلى إرساء الديمقراطية، بل تكشف الوجه الحقيقي للأطماع الأميركية وإفلاس سياستها الخارجية أمام العالم.

قراءة في تناقضات الموقف الأمريكي الأخير؛

سراب «الاتفاق المقبول».. لماذا يستحيل على ترامب فرض الاستسلام على إيران؟

الوفاق/ لم يستغرق انتقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من موقف «لسنا بحاجة إلى اتفاق مع إيران» إلى موقف «اتفاق يكون مقبولاً بالنسبة إليّ» سوى أسبوع واحد، ليشير مجدداً إلى حالة التخبط السائدة في البيت الأبيض بشأن الحرب مع إيران ويؤكدها.

وتشير شواهد عديدة إلى أن الرئيس الأمريكي يبحث عن سبيل للخروج من الأزمة التي افتعلها بنفسه؛ لكن ليس عبر مسار منطقي وعقلاني، بل عبر مسار يُظهره بصورة أفضل من رؤساء الولايات المتحدة السابقين، ويسجل له إرثاً جديراً بالذكر في التاريخ، ويتيح له تحقيق إنجاز يوازي حجم ادّعاءاته.

وعلى هذا الأساس، تحدّث يوم الجمعة (٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦)، خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، عن «اتفاق مقبول»، مدّعياً أن إيران ترغب في التوصل إلى اتفاق؛ لكنها لا تريد القبول باتفاق يكون «مقبولاً» من وجهة نظره. كما ادّعى أن الولايات المتحدة تريد اتفاقاً حقيقياً وليس اتفاقاً زائفاً.

«لا نريد اتفاقاً، أو نريد اتفاقاً يكون مقبولاً بالنسبة إلينا»؛ هذا هو المنطق الذي يحكم نظرة الرئيس الأمريكي إلى ملف الحرب التي شنّها على إيران في الفترة الممتدة بين فبراير ومارس ٢٠٢٦. ويبدو أنه، رغم جميع التكاليف، لا يزال لا يتحدث عن نموذج منطقي لإنهاء هذه الحرب التي اختار خوضها. فقد سُنّت الحرب على إيران بهدف دفع طهران إلى الاستسلام غير المشروط، والآن، وبعد تسعة أشهر من المواجهة وتداعياتها التي لا يمكن إنكارها، يبدو أن الرئيس الأمريكي لا يزال يقف عند نقطة البداية نفسها، متمسكاً بالادّعاء الواهم ذاته، والمتمثل في أن تستسلم إيران للاتفاق الذي يريده هو.

اتفاق مقبول بالنسبة إلى أي طرف؟

بغض النظر عن تفاصيل «الاتفاق الحقيقي أو المقبول» الذي يدّعي الرئيس الأمريكي أنه يطالب إيران به، والذي لم يحدد أي تفاصيل أخرى بشأنه سوى عدم حصول إيران على السلاح النووي، فإن السؤال الأول هو: بالنسبة إلى أي شخص أو مجموعة أو دولة ينبغي أن يكون هذا الاتفاق حقيقياً ومقبولاً؟ والإجابة المنطقية عن هذا السؤال هي أن مثل هذا الاتفاق ينبغي، في المقام الأول، أن يكون مقبولاً لدى طرفي النزاع، وفي المقام التالي أن يُصاغ بما يجعله حقيقياً بالنسبة إلى جميع الأطراف المتأثرة بالأزمة. ومع ذلك، لا يبدو أن هدف ترامب من مثل هذا الاتفاق هو الوصول إلى هذا الإطار المنطقي، فلو كان الأمر كذلك، لكانت خطة طهران ذات السبعة أيام واليومين المسار الأكثر موثوقية والأقصر والأقل تكلفة. ولمعرفة طبيعة الاتفاق الذي يعتبره ترامب حقيقياً، من الأفضل التطرق إلى الظروف التي يجد نفسه عالقاً فيها.

إن الاتفاق الذي ينشده ترامب، أكثر من كونه محاولة لإنهاء المأزق الراهن، هو مسعى جديد لإخضاع إيران وإملاء شروط عليها، بما يُصوِّر فيه ترامب على أنه المنتصر في المواجهة.

١- الاقتصاد الأمريكي وتكاليف الحرب: كانت للحرب على إيران، واضطراب حركة الملاحة البحرية وتجارة الطاقة، وارتفاع الأسعار العالمية، تداعيات تجاوزت الساحة العسكرية. كما أن الحصار البحري لا يعني انتهاء تكاليف الأزمة، بل إنه يشكل في حد ذاته جزءاً من وضع مكلف وغامض. وكتبت وكالة «أسوشيتد برس»، في تقرير لها الصادر في ٢٠ نوفمبر، أن المخاوف من استئناف الحرب الشاملة قد ازدادت، وأن مسؤولي الدول العربية في الخليج الفارسي يبحثون عن حل يزيل، على الأقل، القيود المفروضة على الملاحة البحرية في مضيق هرمز. كما يشير التقرير إلى مخاطر ارتفاع أسعار الطاقة مجدداً والتكاليف البشرية والعسكرية المترتبة على تصعيد المواجهة. ومن ثم، فإن الاتفاق المنشود بالنسبة إلى ترامب هو اتفاق ينهي هذه الظروف، ويقلل التكاليف الظاهرة والخفية للحرب، ويحول دون إطالة أمد هذه الأزمة.

٢- الحرب الذي تهدده الترامبية: أدت الحرب على إيران إلى تعرض أحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة لهزيمة كبيرة في واحدة من أكثر الانتخابات حساسية في هذا البلد. فقد خسر الحزب الجمهوري مقاعده لصالح منافسه الحزب الديمقراطي في انتخابات مجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكي. وكانت الحرب مع إيران، وفقاً لتصريحات العديد من مسؤولي الحزب، بمن فيهم نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس، أحد أهم أسباب هذه الهزيمة. ويسعى الحزب الجمهوري الآن إلى تفادي الهزيمة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فيما يحاول ترامب تسجيل اسمه في تاريخ الولايات المتحدة بوصفه الرئيس الذي تمكن من إدارة أزمة العلاقات مع إيران والخروج منها بمكاسب. فهو بحاجة إلى نتيجة يمكن تسويقها في الساحة السياسية الداخلية؛ نتيجة تُظهر أن تكاليف الحرب لم تذهب سدى، وأن إدارته استطاعت إجبار إيران على القبول بترتيبات لم تكن مستعدة لقبولها قبل الحرب.

٣- متاعب شعار «الكيان الصهيوني أولاً»: ينبغي للاتفاق الذي ينشده ترامب أن يوفر غطاءً مقبولاً لمغامراته أمام الرأي العام الداخلي؛ لكن هذه ليست القصة بأكملها؛ إذ ينبغي أن يُصاغ هذا الاتفاق بحيث يكون مرغوباً أيضاً لدى الكيان الصهيوني، فلا يقتصر الأمر على أهمية الحفاظ على المصالح الأمريكية، بل يجب أن يتضمن مصالح تل أبيب وأن تُتخذ هذه المصالح أساساً له. ومن هنا، قد لا يتوافق الاتفاق الذي ينشده الكيان الصهيوني مع الاتفاق الأقل تكلفة بالنسبة إلى الولايات المتحدة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

لماذا يُعدّ الاتفاق الذي يريده ترامب مستحيلاً؟

ما مطالب الطرف الثاني في المعادلة؟ يتمثل المطلب الأول والأهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية في إنهاء الحرب على جميع الجبهات، وهو ليس مطلباً غريباً بالنسبة إلى دولة تعرضت لعدوان عسكري مرتين. كما أن رفع العقوبات والإفراج عن الأصول والأموال المجمدة، نظراً للظروف الصعبة الناجمة عن العقوبات، إلى جانب رفع الحصار البحري والبري، تُعدّ من المطالب المنطقية لطهران. ومع ذلك، إذا جرى تقديم التقييم الشخصي للرئيس الأمريكي، بدلاً من إطار منطقي، باعتباره معياراً للقبول بالاتفاق، فإن هاتين المجموعتين من المطالب لن تتقاربا، وهذا يعني أن ترامب لم يتمكن بعد، أو لم يرغب، في التمييز بين مفهوم «إنهاء الحرب» ومفهوم «فرض النتيجة التي ينشدها من الحرب»، والكف عن تفضيل الثاني على الأول.

إن ما يتصوره ترامب في ذهنه على أنه اتفاق منشود أو حقيقي، أكثر من كونه محاولة لإنهاء المأزق الراهن، هو مسعى جديد لإخضاع إيران وإملاء شروط عليها، بما يُصوَّر فيه ترامب على أنه المنتصر في المواجهة. غير أن الواقع بعيد عن رغبات ترامب، ولعل ذلك يكمن في الإجابة عن هذا السؤال: لماذا ينبغي لإيران أن تقدم الآن تنازلاً لم تقدمه على مدى تسعة أشهر من الحرب والضغوط والعقوبات والحصار؟ وهي النقطة التي أكدها أيضاً وزير الخارجية الإيراني سيّد عباس عراقجي، قائلاً: «بالتأكيد، لا يمكننا في الساحة الدبلوماسية القبول باتفاق نقدم فيه، في واقع الأمر، النصر بأنفسنا إلى الطرف المقابل».

إن العودة إلى الحرب الشاملة لن تحقق رغبة ترامب، فإيران، وفقاً لما أكده قادة القوات المسلحة، أكثر استعداداً مما كانت عليه في الحربين السابقتين، وسترد على الحرب الثالثة التي تبدأها الولايات المتحدة في أي نطاق جغرافي تقتضيه الضرورة

الاتفاق المنشود؛ لكنه المستحيل وخطوة ترامب المقبلة

لقد أبدت إيران، التي «تسعى إلى اتفاق جيد ومشرّف يحفظ عزتها»، وفقاً لما أكده وزير الخارجية، المرونة اللازمة للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق؛ لكنها، إلى جانب هذه المرونة ودعمها للمفاوضات والدبلوماسية، تريد اتفاقاً يمكنها اعتباره حلاً مستداماً لإنهاء الحرب، لا ترتيبات مؤقتة تؤدي مجدداً إلى المواجهة بعد بضعة أشهر.

وتؤكد مجمل هذه الظروف أن أي اتفاق يقتصر على تلبية مطالب ترامب ويتجاهل مطالب إيران، لن يكون قابلاً للتحقيق.

ويشير السلوك الأخير للإدارة الأمريكية إلى أن ترامب يحاول للمرة الثالثة جعل الأمر المستحيل، المتمثل في إخضاع إيران، ممكناً. ويشير تشديد الحصار في إطار خطة «البوابة الحديدية»، ومضاعفة الضغوط على دول المنطقة لحملها على الانضمام إليه، وشن حرب إعلامية واسعة النطاق لإثارة الخوف من إيران، إلى أن ضغوط دعاة الحرب على ترامب لا تزال مستمرة، بل ازدادت حدة أيضاً. كما أن العودة إلى الحرب الشاملة لن تحقق رغبة ترامب؛ فإيران، وفقاً لما أكده قادة القوات المسلحة، أكثر استعداداً مما كانت عليه في الحربين السابقتين، وسترد، بحسب ما أعلنه المسؤولون الإيرانيون، على الحرب الثالثة التي تبدأها الولايات المتحدة في أي نطاق جغرافي تقتضيه الضرورة. ولن تؤدي الحرب الثالثة إلى فتح مضيق هرمز؛ لكنها قد تؤثر بصورة خطيرة في شريان الطاقة في غرب آسيا لمدة لا تقل عن عدة سنوات.

وبحسب تقرير وكالة «أسوشيتد برس»، فإن مخاطر تصعيد التوتر، بما في ذلك الخسائر البشرية والأضرار التي تلحق بالمعدات العسكرية وارتفاع أسعار الطاقة مجدداً، كبيرة، في حين تظل نتائج مثل هذا التصعيد غير واضحة. وإذا كان رئيس الولايات المتحدة يسعى إلى «اتفاق حقيقي»، فعليه أن يقبل بأن الاتفاق الحقيقي يختلف عن إملاء الشروط الأحادية الجانب. ولا يكتسب الاتفاق معناه إلا عندما يتمكن الطرفان من القبول به، لا باعتباره استسلاماً لإرادة الطرف الآخر، بل باعتباره حلاً لإنهاء أزمة باهظة التكاليف والحيلولة دون تكرارها.

لا يكتسب الاتفاق معناه إلا عندما يتمكّن الطرفان من القبول به، لا باعتباره استسلاماً لإرادة الطرف الآخر، بل باعتباره حلاً لإنهاء أزمة باهظة التكاليف والحيلولة دون تكرارها

